

قرار المحكمة المركزية. وأضرت بإطلاق سراحه بكفالة مالية قدرها مليون شيكل. لكنها امرته، وهو وزوجته، بإيداع جواز سفرهما لدى المحكمة (هأرتس، ١٩٨٥/١/٢٥).

ومن غندي الى تسور، حيث قامت الشرطة باعتقال الأخير، متهمه اياه بالحسوبة وبدءه بديل افعال بعض تجار الأراضي مقابل الحصول على منافع مادية منهم (معاريف، ١٩٨٥/١٢/٥). وبعد اقل من يومين على اعتقاله، طلب مفضل الشرطة من المحكمة تمديد فترة الاعتقال، لان التحقيق لم يستكمل بعد. وقالت الشرطة ان تسور متهم باصدار وثائق باطلة وبمحاولة حمل بعض شهود الاثبات في قضايا الغش والاحتيال. في موضوع الأراضي، على تغيير افعالهم، وبالاساءة الى ثقة الجمهور به بصفته مستخدم دولة (هأرتس، ١٩٨٥/١٢/٦) وخلال التحقيق معه، اسمعته الشرطة تسجيلات لكلمات هاتفية بينه وبين شخصيات بارزة في الليكود بشأن صفقات الأراضي في الضفة الغربية (معاريف، ١٩٨٥/١٢/٩).

ومن ناحية اخرى، وجهت الشرطة الى تسور تهمة قبض مبلغ ٢٧ مليون شيكل في العام ١٩٨٤، من بعض المقاولين وتجار الأراضي، كتبرعات لصندوق الليكود، في اثناء عمله، وتشير الصحف، بهذا الشأن، الى ان تسور يادر بذلك دون تنسيق مسبق مع اركان الليكود، مما اتاح له التصرف بالاموال كبقما شاء. وتقول الشرطة انه اخذ من هذا المبلغ عشرة الاف دولار لحساب الخاص (معاريف، ١٩٨٥/١٢/١١). وقالت قاضية محكمة الصلح في تل ابيب، في معرض تبريرها لقرار تمديد فترة اعتقال المتهم آفي تسور، ان لدى الشرطة ادلة تشير الى حصول آفي تسور على عبالج كبيرة من بعض الاشخاص عندما كان مساعداً لنائب وزير الزراعة. هذا فضلاً عن وجود ادلة اخرى لدى الشرطة لا يمكن الكشف عنها، حرصاً على مجرى التحقيق (هأرتس، ١٩٨٦/١/١).

اما محامي تسور، فادعى امام المحكمة ان شخصية بارزة في الليكود شاركت في اللقاء الذي تم في تل ابيب - قبل الانتخابات العامة الاخيرة -

بين تسور وبعض تجار الأراضي، ومن بينهم شموئيل عيناك؛ وان تلك الشخصية قالت، في ذلك اللقاء، ان الليكود بحاجة الى الاموال وان هناك تطابقاً في المصالح بين الحزب والتجار (المصدر نفسه). وذكرت يديعوت احرونوت (١٩٨٦/١/١) ان نائب الوزير ديكل والشخصية البارزة هذا الاذان طلبا من تسور جمع التبرعات لحساب حملة الليكود الانتخابية. وكان تسور نفسه اكد ذلك فور اعتقاله.

حيث قال امام المحكمة ان ما قام به - حين كان مساعداً لنائب وزير الزراعة - كان في اطار وظيفته ووفقاً لسياسة الوزارة ذاتها. واكد تسور، ايضاً، انه لم يبادر بأي عدل، وبأي شكل من الاشكال، ثلقائياً، بل كان يتفقد الاوامر والتعليمات (هأرتس، ١٩٨٥/١٢/٦).

وبعد تمديد فترة اعتقاله مرتين، رفض قاضي المحكمة المركزية في تل ابيب طلب الادعاء العام باعتقال تسور حتى نهاية الاجراءات القانونية، وقرر اطلاق سراحه بكفالة مالية قدرها ٢٥ الف شيكل (معاريف، ١٩٨٦/١/٧).

اما المساعد الثاني لنائب وزير الزراعة، كلود ملكا، فاعتقل ايضاً بتهمة الحصول على رشوات من بعض تجار الأراضي، مستغلاً صلاحيات منصبه. لكن قاضي محكمة الصلح امر باطلاق سراحه بكفالة مالية قدرها عشرة ملايين شيكل لعدم وجود ادلة كافية على تورطه في عمليات الرشوة. كذلك امر القاضي، بناء على طلب ممثل الشرطة، بعدم الاتصال بأي شخص له علاقة بالفضيحة التي اجري التحقيق معه بشأنها (داغار، ١٩٨٥/١٢/١٠).

وباعتراعات تسور هذه، كان لا بد من الوصول الى ديكل. ولكن نظراً لحساسية الموضوع من ناحية سياسية، اجريت مشاورات بهذا الشأن شارك فيها المستشار القانوني للحكومة، البروفيسور اسحق زامير، وممثلون عن الادعاء العام، اتفق فيها على استدعاء نائب وزير الدفاع حالياً ونائب وزير الزراعة سابقاً، ميخائيل ديكل، للتحقيق معه بشأن صفقات بيع الأراضي المزورة في الضفة الغربية (هأرتس، ١٩٨٥/١٢/١٢). وبالفعل، استدعي ديكل